**كلمة**

**سعادة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني**

**وزير خارجية مملكة البحرين**

**أمام**

**مجلس حقوق الإنسان**

**الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل**

**"الدورة الحادية والأربعون"**

**جنيف، 7 نوفمبر 2022**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**أصحاب السعادة الحضور الكرام،**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

يسرني في البداية أن أحيي الحضور الكرام، وأن أعرب عن اعتزازنا اليوم بعرض التقرير الرابع لمملكة البحرين ومناقشته ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل، والذي تم إعداده في إطار من الشفافية والمسؤولية والشراكة المجتمعية بين أعضاء اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، مؤكدين عزمنا على مواصلة التعاون المثمر مع مجلسكم الموقر وذلك تأكيدا على احترام المملكة والتزامها بآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، مجددين التزاماتنا الطوعية السابقة، كونها آلية مهمة وفعالة في تعزيز وتحسين وضع حقوق الإنسان في كافة دول العالم.

**السيد الرئيس،**

إن مملكة البحرين في ظل النهج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المُعظم، حفظه الله ورعاه، وتوجهات الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، حريصة على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وترسيخ سيادة القانون والعدالة، ودعم المسيرة الديمقراطية وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. ويشرفني أن أقتبس قولا مهما لجلالته حيث قال: **" سيظل انتهاج الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان جناحين تطير بهما البحرين إلى آفاق المستقبل"** .

إن مملكة البحرين تؤمن بأهمية التضامن الدولي في إرساء قيم التسامح والتعايش السلمي وتعزيز حرية الدين والمعتقد، كثوابت نابعة من قيمها التاريخية الدينية والحضارية، ومنظومتها التشريعية والمؤسساتية المتقدمة، والمتوافقة مع الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني والمواثيق الحقوقية العالمية.

ولقد عززت مملكة البحرين من مكانتها كنموذج تاريخي في التسامح والتعايش بين مختلف الأديان والمذاهب والأعراق منذ مئات السنين، كحق أصيل وراسخ من حقوق الإنسان وحرياته، وما الزيارة التاريخية لقداسة البابا فرنسيس بابا الفاتيكان إلى مملكة البحرين، ومشاركته وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف رئيس مجلس حكماء المسلمين في "ملتقى البحرين للحوار: الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني"، إلا دليلا ناصعا على تصميم بلادي على مواصلة جهودها لإعلاء قيم السلام والتفاهم بين جميع أهل الأديان والمعتقدات وترسيخ مبادئ الأخوة الإنسانية وإرساء قيم الخير والسلام.

إن من ثمرات هذا اللقاء الأخوي رفيع المقام الإعلان عن إنشاء جائزة الملك حمد الدولية للحوار والتعايش السلمي، والتي تترجم حرص جلالة الملك على تعزيز التآخي الإنساني والحوار بين الشعوب والثقافات بسلام، ودعم جلالته اللامحدود لتسخير الخير والتقارب بين البشر من دون تمييز من أجل رفعة الأمم والشعوب، وتعكس حرص مملكة البحرين على إبراز مبادئ التسامح والتعايش السلمي، والاحترام المتبادل بين الجميع في وقت يمر فيه العالم بتحديات صعبة من خلال العديد من المبادرات المبتكرة.

إن تميز مملكة البحرين بهذا النهج الأصيل هو ما لفت إليه قداسة البابا فرانسيس في كلمته في حفل استقبال جلالة الملك لقداسته وأقتبس عندما قال: "وأكبر غنى هذا البلد يتألق في تنوع الأعراق والثقافات فيه، وفي العيش معا في سلام، وفي ترحاب السكان التقليدي. وفيه تنوع من غير تسوية ساحقة، ولا تذويب للاختلافات. هذا هو كنز كل بلد متطور حقا" انتهى الاقتباس.

إن مملكة البحرين سوف تواصل دورها كشريك فاعل في ترسيخ الأمن والسلم كحق أصيل لكافة الشعوب، مؤكدين بأن التضامن الإنساني ركيزتنا الأساسية من أجل عالم أفضل تسوده قيمة المحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونبذ العداوة والكراهية الدينية والطائفية والعنصرية، والعمل على تسوية النزاعات بالسبل الدبلوماسية، بما يحقق الأمن والسلام الدولي العادل والشامل والمستدام، ويعزز جهود تحقيق التنمية المستدامة.

**السيد الرئيس،**

تواصل مملكة البحرين جهودها الحثيثة لتعزيز حقوق الإنسان وحماية حرياته. **فعلى صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**، حرصت حكومة بلادي على تركيز الجهود لضمان كفالة حقوق الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو ‏العقيدة، مع إيلاء اهتمام خاص بحماية الفئات الأولى بالرعاية كالمرأة والطفل وكبار السن والمعاقين، وتحقيق الضمان الاجتماعي، وتحسين المستوى المعيشي للإنسان، باعتباره محور التنمية الشاملة وغاية كل تقدم.

وعززت المملكة من مكانتها ضمن قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا وفقًا لتقرير "التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022، حيث جاءت في المرتبة الخامسة والثلاثين عالميًا، والثالثة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في شهادة جديدة على تطور مستوى الخدمات الصحية بارتفاع معدل العمر المتوقع عند الميلاد إلى 79سنة، والتعليم بارتفاع السنوات المتوقعة للدراسة إلى 16 سنة، وتحسن مستويات المعيشة بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى تقريبا 40 ألف دولار أمريكي، وتقدمها الكبير في جميع مؤشرات المساواة بين الجنسين.

واستطاعت مملكة البحرين أن تقدم أنموذجًا عالميًا في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد -19)، وتداعياتها، من خلال التوازن بين المحافظة على الصحة والسلامة العامة، واستمرارية سير الحياة دون اتخاذ إجراءات استثنائية كحظر التنقل الجزئي أو الكلي، واستدامة المسيرة التنموية، وفق خطط استباقية وبرامج وسياسات متكاملة كفلت حماية حقوق الإنسان وكرامته، **من أبرز مؤشراتها:**

**أولاً- توفير خدمات صحية وعلاجية مستدامة ذات جودة عالية،**  ووضع "ميزانية مفتوحة لا تأخذ في الاعتبار التكاليف"، وإجراء فحوصات وتطعيمات مجانية لجميع المواطنين والمقيمين على حد سواء، بنسبة فحوصات 600% من عدد السكان، وحصول 82% على الجرعة الثانية للتطعيم، و67% على الجرعة المنشطة، مع منحهم الحق في الاختيار بين ستة لقاحات عالمية معتمدة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للأسرة الطبية ستة أضعاف.

هذه الإجراءات والتدابير أشادت بها منظمة الصحة العالمية، بوصف المملكة تجربة رائدة ونموذجية في اتباع منهجية "التتبع، الفحص، العلاج"، واختيارها المنامة أول مدينة صحية لإقليم الشرق الأوسط، إلى جانب حصول مملكة البحرين على المركز الأول عالميًا وفقاً لمؤشر "نيكاي" الياباني للتعافي من فيروس كورونا خلال عامي 2021 و2022. كما منحت الحكومة حصانة تامة للعمال الأجانب الذين انتهت اقامتهم أو ليس لديهم وثائق رسمية صالحة، وذلك من أجل ضمان حصولهم على الفحوصات والتطعيم الأمر الذي لقي رضا واستحسان دولهم الصديقة.

**ثانيًا – تنفيذ الحكومة خمس حزم مالية واقتصادية** منذ مارس 2020 قيمتها حوالي 12 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل ثُلث الناتج المحلي الإجمالي تضمنت أربعين مبادرة لإسناد الأفراد والقطاع الخاص والقطاعات الأكثر تضررًا من الجائحة، تبعها إطلاق خطة التعافي الاقتصادي في أكتوبر 2021 وفق خمس أولويات لتسريع وتيرة توظيف المواطنين وإدماجهم في سوق العمل بالتعاون مع صندوق العمل (تمكين)، وتحديث التشريعات والإجراءات التجارية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والانفتاح والتنوع الاقتصادي، وتنفيذ مشاريع صحية وتعليمية وسياحية وتقنية، وإنشاء خمس مدن إسكانية جديدة.

**ثالثًا – دعم التحول الرقمي** **في تقديم الخدمات الحكومية والصحية والتعليمية،** وذلك بفضل تمتع المملكة ببنية تحتية متقدمة في الاتصالات وتقنية المعلومات، وتبوؤها المركز الأول عالميًا في استخدام الإنترنت وفقًا للبنك الدولي، والأول عربيًا في تقرير الاتجاهات الرقمية للاتحاد الدولي للاتصالات 2021، وضمن الدول ذات المؤشر العالي جدًا في مجال الحكومة الإلكترونية، **وتأثيرات ذلك إيجابيًا على:**

* استدامة العملية التعليمية وفق إجراءات مرنة حافظت على سلامة الطلبة والكوادر التعليمية، وعكست التميز في برنامج التمكين الرقمي في التعليم.
* دعم العمل المرن والحضور عن بُعد في القطاعين الحكومي والخاص خلال الفترة الماضية.
* التوجه نحو توظيف الثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز ممارسة حقوق الإنسان بمفهومها الشامل بما في ذلك الحق في الخصوصية، وحماية الحريات المسؤولة على شبكة الإنترنت ومكافحة الجرائم المعلوماتية.

وفي سياق تعزيزها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حافظت مملكة البحرين على تصنيفها في **الفئة الأولى لمكافحة الإتجار بالأشخاص** للعام الخامس على التوالي وفقًا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2022، في إنجاز هو الوحيد من نوعه على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال تطبيق القانون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص لسنة 2008.

وأكدت المملكة تميزها في حماية حقوق العمالة الوافدة، بإنشاء مركز شامل ومتخصص لدعم وحماية العمالة الوافدة، واستقباله (56,328) حالة منذ تدشينه عام 2016 للاستفادة من خدماته الوقائية والإرشادية والقانونية والطبية والإيوائية، هذا إلى جانب تصحيح الأوضاع غير النظامية لأصحاب العمل والعمال الأجانب، وتطبيق نظام التأمين الاختياري على العمالة المنزلية.

**السيد الرئيس،**

تمثل **الحقوق المدنية والسياسية** ركنًا جوهريًا في المسيرة التنموية الشاملة لصاحب الجلالة الملك المعظم، منذ الإجماع الشعبي على ميثاق العمل الوطني عام 2001 وإقرار التعديلات الدستورية، وترسيخ دولة القانون والمؤسسات في إطار الفصل بين السلطات، وتعاونها وفقًا للدستور، وكفالة حقوق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية والأمان، والمحاكمة العادلة، والتعبير الحر والمسؤول عن الرأي، وتعزيز دور المجتمع المدني في وجود أكثر من 660 جمعية أهلية وسياسية وحقوقية.

وسوف تشهد مملكة البحرين هذا الشهر إجراء **الانتخابات النيابية والبلدية** في دورتها السادسة، بعد نجاح الدورات السابقة، وآخرها في عام 2018 بنسبة مشاركة شعبية عالية تجاوزت 67%، في دلالة على حيوية مسيرتها الديمقراطية وممارسة المواطنين، رجالاً ونساءً، حقهم الدستوري في الترشح والانتخاب بنزاهة وشفافية تامة، وسط إشراف كامل من السلطة القضائية، ورقابة الجمعيات الأهلية والصحافة ووسائل الإعلام. ونحن نشعر بالاعتزاز أن نسبة ترشح المرأة للانتخابات البرلمانية المقبلة قد وصلت الى حوالي 25% من المترشحين، وهو ما يدل على حرص المرأة البحرينية على المساهمة في الحياة السياسية وتأدية دورها الوطني كعنصر فاعل في المجتمع.

وعززت مملكة البحرين من جهودها في **تعزيز العدالة الجنائية وإنفاذ القانون** بموجب تشريعات عصرية متطورة وآليات رائدة وغير مسبوقة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، من أهمها: تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة لسنة 2017، والذي نص على استبدال العقوبة بعد تنفيذ نصف مدة العقوبة أو العقوبات المحكوم بها. ونظرا لنجاح البرنامج صدر في عام 2021م تعديل يجيز لوزارة الداخلية طلب استبدال عقوبة المحكوم عليه قبل البدء في تنفيذ العقوبة. وبذلك تكون الوزارة قد مُنحت مساحة أكبر في مجال تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، وقد تجاوز عدد المستفيدين 4400 مستفيداً منذ بدء التنفيذ.

واتخذت مملكة البحرين إجراءات متكاملة لحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية والمعنوية، والحرية والأمان الشخصي وحقوق السجناء والمحتجزين، عبر تفعيل آليات الانتصاف الوطنية، وممارسة المؤسسات الحقوقية المستقلة مهامها بحرية وحيادية وشفافية واستقلالية تامة في الرقابة والمساءلة في وجود سلطة قضائية نزيهة تصون الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية، **من أبرزها:**

* جهود **"المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان"** في رصد حالات انتهاك حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، ومتابعتها، وممارسة مهامها باستقلالية تامة وفقًا لمبادئ باريس.
* مباشرة **"الأمانة العامة للتظلمات"** إجراءات الفحص والتحقيق بشأن أي شكاوى أو ادعاءات عن انتهاكات حقوقية صادرة من منتسبي وزارة الداخلية، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها. وقد تلقت الأمانة العامة (7,880) شكوى وطلب مساعدة منذ تدشينها في يوليو 2013.
* جهود **"مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين"** ودورها الرئيس في الرقابة على السجون وأماكن الاحتجاز، عبر إجراء (22) زيارة تفتيشية منذ أغسطس 2014.
* التحريات النزيهة والشفافة التي تقوم بها "**وحدة التحقيق الخاصة**" بالنيابة العامة منذ تأسيسها عام 2012 بتحديد المسؤولية الجنائية عن جرائم التعذيب وإساءة المعاملة، وقيامها بإحالة أكثر من 180 متهمًا من أفراد الشرطة للمحاكمات الجنائية والتأديبية، وفرض عقوبات رادعة ضد من ثبتت إدانتهم.

وما دعوة المملكة لوفد من السفراء المعتمدين لديها والمنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في المملكة، لزيارة مركز الاصلاح والتأهيل في " جو"، إلا دليل على مدى انفتاح وشفافية مملكة البحرين في هذا الإطار.

**السيد الرئيس،**

في سياق اهتمامنا بحقوق الإنسان والحريات العامة، أولت حكومة بلادي عناية خاصة بحقوق الفئات الأولى بالرعاية، معززة من إنجازاتها الرائدة في **دعم تقدم المرأة** بموجب الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022) بمتابعة من المجلس الأعلى للمرأة، وبصدد إقرار خطة جديدة بنهاية العام الجاري، لتعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي وجودة الحياة وإدماج احتياجات المرأة في برامج التنمية الشاملة في إطار المساواة وتكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين، مستفيدة من الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الحالية.

وتفخر مملكة البحرين بعطاء المرأة البحرينية ودورها المحوري في شتى مناحي الحياة، من خلال توليها هذا العام أربع حقائب وزارية، ورئاستها لمجلس النواب والسلطة التشريعية منذ عام 2018، وتمثيلها 19% من مقاعد مجلسي الشورى والنواب، و12% من القضاة، وارتفاع مساهمتها إلى 56% من العاملين في القطاع الحكومي و35% في القطاع الخاص، و70% من طلبة التعليم العالي، و49% من المناصب الأكاديمية، وفي المرتبة الأولى عالميًا في سد الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي وفقًا لتقرير دافوس 2021، وحضورها المشرف في المحافل العالمية بنسبة 33% من الكوادر الدبلوماسية، وعضويتها في العديد من اللجان والمنظمات الأممية.

وفي مجال **حقوق الطفل**، مثَّل إصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة لسنة 2021، نقلة نوعية في رعاية الأطفال وحمايتهم من الاستغلال أو سوء المعاملة النفسية أو الجسدية أو الجنسية أو الاقتصادية، حيث تم بمقتضاه تشكيل لجنة قضائية ومحاكم متخصصة للأطفال لضمان خصوصيتهم، وإلغاء المسؤولية الجنائية عن الأطفال دون سن الخامسة عشرة، وجواز فرض عقوبات بديلة أو تدابير حمائية للطفل كونه "مُعرضًا للخطر" في حالة ارتكابه جناية أو جنحة، وتتراوح بين التوبيخ وتوجيه اللوم أو إلحاقه في برامج تدريبية وتأهيلية وتربوية وطنية أو إيداعه في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو المستشفيات، هذا إلى جانب تنفيذ قانون الأسرة لسنة 2017، والقانون بشأن الحماية من العنف الأسري لسنة 2015، وتشكيل نيابة متخصصة للأسرة والطفل.

وتابعت المملكة تفعيل "**الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**" من خلال رعايتها لذوي العزيمة، ودمجهم في التعليم بالمدارس والجامعات وبرامج التدريب والتوظيف وسوق العمل، وتوفير التسهيلات والأجهزة المُعينة لهم بموجب القانون بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين لسنة 2006، وتعديلاته.

وواصلت اهتمامها **برعاية كبار السن** صحيًا واجتماعيًا ونفسيًا، وإعلاء قيمتهم ومكانتهم في المجتمع بسن قانون حقوق المسنين لسنة 2009، والاستراتيجية الوطنية للمسنين لسنة 2012.

وارتفع حجم المساعدات الحكومية المخصصة لفئات الأرامل، والمطلقات والمهجورات والأيتام، والمعاقين والعاجزين عن العمل، والمسنين وأسر المسجونين، وغيرهم بموجب قانون "الضمان الاجتماعي" وإعانات البطالة للمستحقين بموجب قانون "التأمين ضد التعطل" لسنة 2006. وكل ذلك يهدف الى صون كرامة المواطن والمقيم على أرض مملكة البحرين.

**السيد الرئيس،**

لقد أكدت في مستهل كلمتي على أهمية حقوق التضامن التي تتعدى الحدود الإقليمية، والتي توليها مملكة البحرين اهتماما بالغا، تأكيداً لالتزامها بالعهود والمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإيمانًا منها بأن حقوق الإنسان ليست حكرًا على فرد أو مجتمع بحد ذاته، بل هي حقوق تمس المجموعات وشعوب العالم كافة، والحفاظ عليها وتعزيزها هي مسؤولية جميع الحكومات والمجتمعات، كضرورة حتمية لصون الكرامة الإنسانية وحقوق البشر في الأمن والسلم والوئام والعيش المشترك والاستفادة من فرص الرخاء والتنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، أكدت مملكة البحرين حرصها على مراعاة الأبعاد البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تعهدها أمام مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 26) بتحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2060، ودعمها لقمة المناخ في شرم الشيخ، ومواصلة سياستها ومشروعاتها بالتوافق مع القانون الجديد بشأن البيئة لسنة 2022، ورؤية البحرين الاقتصادية 2030 نحو بيئة صحية آمنة ومستدامة.

كما تسعى مملكة البحرين لتحسين السياسات المُتعلّقة بالحقوق الرقمية والحرّيات على الإنترنت، والوصول إلى سياسات تلائم وضع المنطقة وظروفها، وإشراك أصحاب المصلحة من صانعي القرار والمجموعات المُؤثرة والشركات والمستخدمين من أجل تبّني قيم حقوق الإنسان ومبادئها ودعم جهود التعاون والتنظيم المشترك بين أفراد المجتمع، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

**سعادة الرئيس،**

**أصحاب السعادة ،**

إن مملكة البحرين حريصة على تعزيز التنسيق والشراكة مع منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها بموجب وثيقة "إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة" الموقعة بين الجانبين، ومواصلة التعاون البنَّاء مع مجلسكم الموقر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان كونها بيت خبرة رائد في هذا المجال.

وتعمل المملكة في هذا السياق على استضافة منسق مقيم للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل دائم، وتقديم التقرير الوطني الثاني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في يونيو المقبل، وتعهدها بتسليم تقارير طوعية كل عامين، ومواصلة التزامها بتقديم التقارير الدورية للجان التعاهدية بشفافية وموضوعية.

معربين عن اعتزازنا بإعداد الخطة الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (2022-2026)، واعتمادها من الحكومة في أبريل الماضي، بما تشمله الخطة من 17 هدفًا رئيسًا، و34 هدفًا فرعيًا، و102 مشروع، موزعة على محاور أربعة من شأنها تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن لتحقيق الأهداف المنشودة، لاسيما في مجالات التشريع، والتطوير المؤسسي، وبناء القدرات، وتتضمن الخطة مؤشرات لقياس الأداء ومدى أثر التنفيذ على واقع حقوق الإنسان في البلاد.

مؤكدين في هذا الإطار إن إعداد هذه الخطة قد أخذ في عين الاعتبار التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة، وذلك بإشراف اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان، التي تقوم بمتابعة تنفيذ الخطة وكذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ورفع التقارير الدورية مع بيان أية معوقات الى مجلس الوزراء للتوجيه بشأنها.

 إن مملكة البحرين تسير بكل ثقة وفق خطط وبرامج ومشاريع طموحة ومتكاملة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، متبنية سياسات عصرية وممارسات شفافة ومسؤولة ضامنة للعدالة والتسامح والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومعززة لدور المملكة الفاعل في ترسيخ الأمن والسلام والتنمية المستدامة لما فيه خير وصالح جميع المواطنين والمقيمين في بلادنا.

وفي ختام كلمتي، لا يسعني إلا أن أعرب عن تطلع وفد بلادي لإدارة حوار فاعل وبناء يتيح لنا ايضاح ما حققته المملكة من انجازات مهمة في إطار حماية وتعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وتكريس دولة العدالة والقانون والمساواة والكرامة، والاستماع الى ملاحظاتكم وتوصياتكم، شاكرا الدول التي أرسلت أسألتها وملاحظاتها، التي سوف تكون بعون الله دافعا مهما لترسيخ قيم ومبادئ احترام حقوق الإنسان في مسيرة التنمية الشاملة التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم.

**شكرًا لكم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،**